الذي اشتد الصراع حوله في هذه الآونة ووصل الى قمته، رغم تغيّر الظروف[٧٩]. فحتى ذلك الوقت، كان احد المبررات الرئيسة للتمسك بسياسة العمل العبري، السعي الى منع البطالة بين العمال اليهود، بالمحافظة على معظم اماكن العمل في القطاع اليهودي، ان لم يكن كلها، والتي كانت غالباً غير كافية، لاولئك العمال، وليس تسليمها للعرب. غير ان هذا الوضع تغيّر، خلال منتصف الثلاثينات على الاقل، عندما لم تعد المشكلة، نتيجة للازدهار الاقتصادي في فلسطين، انعدام اماكن العمل، بل قلة الايدي العاملة بالذات، خصوصاً عند جني المواسم الزراعية[٨٠]. ولكن الهستدروت، على الرغم من ذلك، بقيت متمسكة بسياسة العمل العبري، واستمرت في ممارستها السابقة الهادفة الى منع العمال العرب من الوصول الى اماكن عمل عديدة، بواسطة فرق حراسة عمالية كانت تتصدى لهم، وذلك للابقاء على اماكن العمل تلك تحت السيطرة اليهودية، لانه ـ على حد تعبير كاتسنلسون ـ «بدون عمل عبري، لن يقام وطن يهودي»[٨١]. وفي ربيع سنة ١٩٣٤، ونتيجة لنقص حاد في الايدي العاملة، وصل هذا الصراع الى اشده، بحيث اضطر المركز الزراعي التابع للهستدروت الى توجيه نداء لعمال البناء والمصانع وحتى طلاب المدارس اليهودية داعياً اياهم الى التبرع للعمل في المستوطنات اليهودية، «اذ بعد عشرة ايام ستصل سفن [المهاجرين الجدد]»[٨٢]، الذين سيسدون جزءاً من النقص في الايدي العاملة[٨٣].

ومما ساهم في اشتداد الصراع حول العمل العبري، تحوله، ايضاً، الى مسألة خلاف داخلي بين التيارات الصهيونية المختلفة. ففي الوقت الذي كان العمال والتصحيحيون يقارعون بعضهم بعضاً من جهة، اتفقوا، من جهة اخرى، على التمسك بسياسة العمل العبري وتوسيع نطاقها، ودخل التياران ايضاً في صراع مع بعض المجموعات اليهودية التي لم تكن تقر تلك السياسة وتطالب بـ «العمل المختلط» او «المنظم»[٨٤]. وقد وصل هذا الصراع الى حد نشبت معه شجارات دموية في اكثر من حالة صدام بين العمال وفرق الحراسة، بحيث اضطرت سلطات الانتداب الى اصدار تعديل للقانون، في ايار (مايو) ١٩٣٤، حظرت بموجبه اعلان خلافات عمل او اضرابات احتجاجاً على استخدام شخص ما بسبب عرقه او دينه او لغته[٨٥]. واستناداً الى هذا التعديل، راحت الشرطة تعتقل، في بعض الحالات، العمال او الزعماء النقابيين اليهود، في حال تشكيلهم فرق حراسة لمنع العمال العرب من الوصول الى اعمالهم لدى مستخدميهم اليهود، وتقدمهم إلى المحاكمة. وفي احدى هذه الحالات، التي وقعت في كفار سابا، في ايار (مايو) ١٩٣٤، حكم على عدد من اعضاء مجلس العمال في المستوطنة بالسجن. وكان من بين هؤلاء بنحاس سابير (الذي اصبح فيما بعد وزير مالية في اسرائيل)، فردّ الصهيونيون باقامة فرقة حراسة بديلة من المثقفين، شارك فيها عدد من الشعراء والكتاب اليهود، كان على راسهم الشاعر شاؤول طشرنيحوفسكي والكاتب شموئيل عجنون، الحائز فيما بعد على جائزة نوبل للآداب، وكذلك احد زعماء الصهيونيين العموميين، محرر «هآرتس» موشي غليكسون[٨٦].

اما المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، المنعقد في السنة التالية، فقد توجه بنداء «للجمهور اليهودي وارباب العمل اليهود في فلسطين، للحفاظ على روح الصهيونية ـ العمل العبري الشامل»، مؤكداً على «واجب كافة مؤسسات الاستيطان والتمويل والاقتصاد القومية والشعبية بالحرص على تأمين العمل العبري في كل المؤسسات والمشاريع الخاصة التي تحظى بمساعدتها»[٨٧]. كذلك، رأى المؤتمر «انه من الضروري غرس فكرة العمل العبري وتعميقها في الحركة الصهيونية وبين اليهود بأسرهم»[٨٨]، واقترح على الوكالة اليهودية القيام بحملة اعلامية في هذا الصدد.

وانطلاقاً من مثل هذه المواقف، لم يكن من المستغرب ان كافة اللقاءات والمقترحات والمشاريع الهادفة إلى تسهيل الوصول الى اتفاق يهودي ـ عربي، او التمهيد له، لم تسفر عن نتيجة تذكر. كما يبدو ان الصهيونيين انفسهم اقتنعوا بانه لا فائدة من المحاولات التي بذلوها،